

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم

تقرير رقم: PIDA8595

اسم المشروع	لبنان: إدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في مشروع قطاع الطاقة (P122540)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	لبنان
القطاع (القطاعات)	قطاع الطاقة العام (100%)
الموضوع (المواضيع)	إدارة التلوث والصحة البيئية (100%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P122540
المقترض (المقترضون)	الحكومة اللبنانية
الجهة المنفذة	وزارة البيئة
الفئة البيئية	الفئة "أف" - تقييم شامل
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع	24 تموز/يوليو 2014
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
قرار	
قرارات أخرى	

1. سياق المشروع

السياق القطري

لبنان بلد صغير المساحة يشتهر بوضعه السياسي المعقد وبمهاراته في الخدمات المصرفية والتعليم والهندسة. هو بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا يضم 4.4 مليون نسمة ويصل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9,928 دولار أميركي (عام 2013). يتمتع لبنان باقتصاد مفتوح وموجه نحو الخدمات حيث تساهم الخدمات والتجارة بنسبة 73.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفّر 73 في المئة من الوظائف. أما الصناعة فتساهم بنسبة 14.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. يعتمد الاقتصاد في لبنان على قطاع خاص ديناميكي فضلاً عن التحويلات المالية وغيرها من التدفقات المالية الآتية من الخارج بما في

ذلك دول الخليج العربية. يستثمر لبنان بشكل كبير في رأس المال البشري، وقد احتل المرتبة العاشرة من حيث جودة التعليم الإجمالية، والمرتبة الرابعة في مجال العلوم والرياضيات.

شهد الاقتصاد اللبناني تباطؤًا بعد عام 2011، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاضطرابات الإقليمية، وعدم الاستقرار السياسي والحوادث الأمنية. فبعد أن حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بمعدل 9.2 في المئة في السنوات الأربع السابقة لعام 2010، عاد وانخفض إلى 2 في المائة عام 2011 منذرًا بمعدلات نمو لاحقة تُقدَّر بنسبة 2.2 في المئة عام 2012 و 0.9 في المئة عام 2013 و 1.5 في المئة عام 2014. تفتى التباطؤ أولاً في قطاعات السياحة والخدمات والصادرات والبناء. كما أدى الصراع الدائر في سوريا إلى دخول 1.14 مليون لاجئ إلى لبنان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، أكتوبر 2014- مجموع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوض السامي لأسباب إنسانية) أو ما يعادل حوالي 27 في المئة من عدد سكان لبنان قبل الأزمة. يفرض هذا الوضع ضغطًا إضافيًا على الخدمات والموارد العامة. كما أنه قد أضعف ثقة المستثمر والمستهلك وعطل الطرق التجارية المستخدمة لاستيراد البضائع وتصديرها. وتشمل المخاطر الرئيسية لهذا الوضع في المستقبل القريب، الغموض الذي يلف مسألة إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ناهيك عن التدايعات الإضافية المحتملة للحرب الأهلية السورية.

أحرز لبنان تقدمًا ملحوظًا في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي وإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرتها الحروب. ومع ذلك، لا يزال لبنان في مرحلة مبكرة من عملية التحول نحو الاستدامة البيئية. فهو يحتل المرتبة 91 من أصل 178 بلدًا في تقرير مؤشرات الأداء البيئي لعام 2014. كما أن ثروات لبنان المادية والطبيعية آخذة في الانخفاض على النحو المبين في الاتجاه السلبي المسجل في الادخار الصافي المعدل في الفترة الممتدة بين العامين 2005 و 2010.

وبحسب وثيقة البنك الدولي بشأن التحليل البيئي القطري الخاص بلبنان، تُقدَّر كلفة التدهور البيئي في لبنان بحوالي 800 مليون دولار أمريكي، أو 3.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2005. ويشكل تلوث المياه والهواء الناجم عن التلوث الصناعي عمومًا أكبر معضلة بيئية في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النفايات الصلبة مشكلة مستوطنة خطيرة، مع وجود أكثر من 700 مكب مفتوح تستخدمهم البلديات، وحيث يستمر إحراق بعض النفايات. وعلى الرغم من أن التأثيرات السلبية للتلوث الصناعي هي أقل منها في سائر البلدان الصناعية الكبرى في المنطقة (على غرار مصر)، تفرض الأنشطة الصناعية المتنامية ضغوطًا متزايدة على البيئة وصحة الإنسان في لبنان.

السياق القطاعي والمؤسسي

تتنامى استخدام المواد الكيميائية في لبنان مع مرور الزمن، لا سيما في قطاعي الصناعة والزراعة. وتشمل غالبية المواد الكيميائية المذكورة الملوثات العضوية الثابتة (POPs)، وهي مواد كيميائية تبقى في البيئة

وتتراكم حيويًا من خلال الشبكة الغذائية، ويمكن أن تسبب تأثيرات ضارة على صحة الإنسان والبيئة. وتضم الملوثات العضوية الثابتة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs) وهي مجموعة من المركبات العضوية التي تستخدم للتشحيم في صناعة البلاستيك، وكسوائل عازلة في المحولات، أو طلاء لحماية الخشب، وما إلى ذلك. ويُعتقد بأن التعرّض لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور يسبب السرطان لدى الإنسان والحيوان. في عام 2001، تم اعتماد اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة بهدف القضاء على الملوثات العضوية الثابتة - بما في ذلك ثنائي الفينيل متعدد الكلور- أو تقييد إنتاجها واستخدامها.

في 22 أيار/مايو 2001، بادرت حكومة لبنان إلى التوقيع على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، إدراكاً منها لأهمية هذه المسألة. وفي 3 كانون الثاني/يناير عام 2003 أصبح لبنان طرفاً في الاتفاقية (بموجب القانون رقم 432). ووضعت الحكومة اللبنانية خطة التنفيذ الوطنية (NIP) وفقاً لأحكام الاتفاقية المذكورة. تشير خطة التنفيذ الوطنية إلى أبرز الأولويات في مجال إدارة الملوثات العضوية الثابتة في لبنان ألا وهي: (أ) النوعية؛ (ب) تعزيز المؤسسات والقوانين؛ (ت) إدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، و(ث) إدارة انبعاثات الديوكسين والفوران. كما وقّع لبنان وصادق على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها عام 1994.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومة اللبنانية جهوداً كبيرة لتنظيم قطاع النفايات الخطرة. وأعدت وزارة البيئة عام 2009 مشروع مرسوم بشأن إدارة النفايات الخطرة. إلا أن الصيغة النهائية لهذا المرسوم لم تصدر بعد ليصادق عليها مجلس الوزراء. من ناحية أخرى، حظرت الحكومة اللبنانية استيراد وتصدير مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (بموجب المرسوم رقم 2000/4461) وسنّت قوانين خاصة لحماية البيئة من التلوث بفعل النفايات الخطرة وثنائي الفينيل متعدد الكلور (القانون 1988/64) وتعزيز شروط السلامة للعمال أثناء استخدامهم المنتجات الكيميائية (المرسوم 2004/11802). كما وضعت الحكومة قانون النفايات الصلبة الذي أقره مجلس الوزراء في 10 كانون الثاني/يناير 2012. ويحدد هذا القانون الإطار المؤسسي والقانوني لتنظيم إدارة النفايات الصلبة.

في حين تحرص الحكومة اللبنانية على وضع التشريعات الأساسية لتنظيم استخدام المواد الكيميائية الخطرة في لبنان، لا يمكن تجاهل بعض الثغرات القانونية القائمة وتشمل: غياب أي تنظيم واضح لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وآليات التخلص من المعدات التي تحتوي على هذه المركبات؛ غياب الشروط الكافية لتصنيف مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والمعدات التي تحتوي عليها، وتغليفها وتوسيمها بشكل مناسب وصحيح؛ غياب البروتوكولات الرسمية بين الجهات الحكومية لحظر الواردات من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ونقل هذه المركبات داخل البلد؛ بالإضافة إلى الثغرات الكامنة في النواحي الأساسية لإدارة النفايات، ونذكر منها غياب التعاريف والمبادئ الأساسية لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وغيرها من النفايات الخطرة، وغياب ترخيص الطرق السليمة بيئياً للتخلص من المعدات التي تحتوي على

ثنائي الفينيل متعدد الكلور أو تدميرها (COWI، 2011). لذلك، يُعتبر تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور مسألة مهمة.

تتحمل وزارة البيئة مسؤولية إدارة البيئة وحمايتها، كما تملك صلاحية محدّدة تقضي بتنظيم المواد الخطرة، بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة. تتمتع وزارة البيئة التي تأسست عام 1993 بخبرة طويلة في التعامل مع الوعي العام، والرصد، والتشريع البيئي، وتنظيم الانبعاثات، وحفظ التنوع البيولوجي، وتقييم الأثر البيئي (EIA)، وبقدرة ملحوظة في مجال تخطيط المشاريع الدولية وتنفيذها. ومع ذلك، تكاد هذه الوزارة تفقر كلياً إلى الخبرة في إدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. كما أن قدرتها على رصد الامتثال للقوانين والتنظيمات ذات الصلة محدودة أيضاً بسبب نقص الموظفين فيها. بالتالي، تبرز الحاجة إلى تعزيز القدرات الفنية في وزارة البيئة، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.

يعود الجزء الأكبر من المعدات التي تحتوي على مركبات PCB في لبنان إلى مؤسسة كهرباء لبنان (EDL). مؤسسة كهرباء لبنان هي مؤسسة مستقلة مملوكة من الدولة وخاضعة لإدارة وزارة الطاقة والمياه تملك الصلاحية الحصرية لإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها في لبنان. وقد تبين من خلال دراسة مسحية أجريت عام 2010 للمعدات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والمواقع الملوثة بها أن مؤسسة كهرباء لبنان تملك معدات تحتوي على نسب عالية من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (29 محوّلًا من نوع Askarel و495 مكثف PCB) ومحوّلات ملوثة بهذه المركبات (يصل عددها إلى 2,800 محوّل). بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن موقع التخزين في منطقة البوشرية ملوث إلى حد كبير بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور و أن القطاع الخاص يملك كمية صغيرة نسبياً من المعدات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، أي حوالي خمسة أطنان من مكثفات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.

تنتج مخاطر التلوث البيئي بفعل مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور عن ثلاثة مصادر أساسية هي: المعدات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والمعدات التي تحتوي على نפט ملوث، والمواقع الملوثة بتسرّب النفط الملوث بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. انطلاقاً من اعتراف الحكومة اللبنانية بالحاجة الملحة لإرساء إدارة سليمة بيئياً لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور على ضوء أفضل الممارسات الدولية، يهدف المشروع المقترح إلى دعم تحقيق الأهداف والغايات المطروحة في خطة التنفيذ الوطنية. بناءً عليه، يتضمن المشروع إعداد قائمة لجرد الموجودات من معدات تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في قطاع الكهرباء بهدف التخلّص بشكل سليم بيئياً من المعدات التي تحتوي على نسب مرتفعة من مركبات PCB والنفط الملوث بها.

.II هدف/ أهداف تنمية المشروع

يقضي هدف تنمية المشروع المقترح بالتخلّص من مركّبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور شديدة الخطورة وتحسين إدارة جرد المحوّلّات في قطاع الطاقة بشكل سليم بيئيًا.

.III وصف المشروع

اسم المكوّن

المكوّن الأول: قائمة جرد المحوّلّات الملوّنة بمركّبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور
ملاحظات: (اختياري)

اسم المكوّن

المكوّن الثاني: التخلّص من المعدات التي تحتوي على نسب مرتفعة من مركّبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والنفط الملوّث
ملاحظات: (اختياري)

اسم المكوّن

المكوّن الثالث: بناء القدرات وإدارة المشاريع
ملاحظات: (اختياري)

.IV التمويل (بملايين الدولارات)

0.00	التمويل الإجمالي من المصرف:	2.54	كلفة المشروع الإجمالية
		0.00	الفجوة التمويلية
المبلغ			مصدر التمويل
0.00			المقترض
2.54			مرفق البيئة العالمي (GEF)
2.54			المجموع

.V التنفيذ

.VI السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورة العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع
	X	التقييم البيئي، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.01
X		الموائل الطبيعية، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.04
X		الغابات، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.36
X		إدارة الآفات، السياسة التشغيلية، 4.09
X		الموارد الثقافية المادية، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.11
X		السكان الأصليون، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.10
X		إعادة التوطين غير الطوعي، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.12
X		سلامة السدود، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 4.37
X		مشاريع المجاري المائية الدولية، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 7.50
X		المشاريع في المناطق المتنازع عليها، السياسة التشغيلية/إجراءات البنك، 7.60

ملاحظات: (اختياري)

.VII جهة الاتصال

البنك الدولي

الاتصال: ماريا صرّاف

الوظيفة: خبيرة بيئية رئيسة

الهاتف: 473-0726

البريد الإلكتروني: msarraf@worldbank.org

المقترضون/العملاء/المتلقون

الاسم: الحكومة اللبنانية

الاتصال: نيلي حبيب

الوظيفة: مسؤولة الاتصال بالبنك الدولي

الهاتف: 961-1-981-057

البريد الإلكتروني: NellyH@finance.gov.lb

الجهات المنفذة

الاسم: وزارة البيئة

الاتصال: منال مسلّم

الوظيفة: كبيرة المستشارين البيئيين

الهاتف: 961-1-981-854

البريد الإلكتروني: Manal.Moussallem@undp-lebprojects.org

VIII. للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

إنفوشوب

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الهاتف: (202)-458-4500

الفاكس: (202)-522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>